

درجة حرجة من مخاطر الفساد في قطاع الدفاع تهدد أمن واستقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

25 تشرين الثاني/نوفمبر، لندن - ما يزال الأمن والاستقرار في سائر أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضة للتقويض بسبب مخاطر الفساد في المؤسسات الدفاعية، طبقاً لبحث جديد أجرته منظمة الشفافية الدولية - الدفاع والأمن.

إحدى عشرة من بين اثنتي عشرة دولة تم تقييمها على مؤشر النزاهة الحكومية في مجال الدفاع لعام 2020، الذي صدر اليوم حصلت على علامة E أو F، ما يشير إلى مخاطر "مرتفعة جداً" أو "حرجة" فيما يتعلق بالفساد في المؤسسات الدفاعية. وحدها تونس كان أداءها أفضل، فحصلت على درجة D.

تأتي هذه النتائج على خلفية عدم الاستقرار والهشاشة اللذان يسودان المنطقة؛ إذ ما تزال الاحتجاجات الشعبية - المدفوعة بمظالم تشمل الفساد وسوء الإدارة المالية من قبل الحكومة - مستمرة في مصر، والعراق ولبنان. وفي هذه الأثناء تستمر صراعات مسلحة طويلة الأمد في سورية، واليمن وليبيا دون أن تظهر علامات على قرب انتهائها.

ستيف فرانسيس، OBE، مدير منظمة الشفافية الدولية - الدفاع والأمن، قال:

تبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر المناطق التي مزقتها الصراعات في العالم؛ ويُحدث عدم الاستقرار هذا أثراً كبيراً على الأمن الدولي. وفي حين حققت بعض الدول بعض التحسينات في مجال الضمانات التي تستخدمها في مكافحة الفساد، فإن الصورة العامة تتمثل في الركود، وفي بعض الأحيان النكوص. وبالنظر إلى العلاقة العملية بين الفساد وانعدام الأمن، فإن هذه النتائج تثير القلق.

وتستمر المؤسسات العسكرية في سائر أنحاء المنطقة بالقيام بجزء كبير من أعمالها تحت حجاب من السرية وبعيداً حتى عن أكثر الإجراءات أساسية في مجال الرقابة التشريعية أو التفحص من قبل الرأي العام. وهذا الافتقار إلى المساءلة يغذي انعدام الثقة في الأجهزة الأمنية والحكومات، ما يغذي بدوره انعدام الاستقرار.

بوجود هذه الصورة الإقليمية القاتمة، فإن أدوات مثل مؤشر النزاهة الحكومية في قطاع الدفاع بات أكثر أهمية من أي وقت مضى. فإبراز المجالات التي تضعف فيها الضمانات المتعلقة بالفساد أو لا توجد على الإطلاق، يمكن للأشخاص الذين يطلقون الحملات على الأرض والقادة العسكريين والسياسيين ذوي التوجهات الإصلاحية أن يستخدموا هذه النتائج للدفع من أجل إجراء تغييرات حقيقية. إن اتخاذ الإجراءات لتحسين الشفافية وسد الثغرات التي تسمح بازدهار الفساد سيحسن الثقة الشعبية ويعزز الأمن الوطني.

ما تزال القطاعات الدفاعية في سائر أنحاء المنطقة تعاني من السرية المفرطة، ومن غياب الرقابة والشفافية، كما وجد البحث. في هذه الأثناء، فإن الإنفاق الدفاعي في المنطقة ما يزال يرتفع إلى مستويات قياسية.

أما البلدان التي ترتفع فيها مخاطر الفساد إلى الدرجة 'الحرجة' فهي الجزائر ومصر، والأردن، والمغرب، وعمان، وقطر والسعودية، بالنظر إلى عدم وجود أي مساءلة أو شفافية في المؤسسات الدفاعية والأمنية في هذه البلدان. والعديد من هذه البلدان إما مستوردة رئيسية للأسلحة أو تستفيد من مساعدات عسكرية دولية كبيرة.

في لبنان، أسهم الافتقار إلى آليات تدقيق محاسبي مستقلة ووجود ثغرات في قوانين مكافحة الفساد التي تم تبنيها في العامين الماضيين وفي تنفيذها، أسهم في درجة المخاطر التي وصلت إليها البلاد وهي "مرتفعة جداً"، رغم إظهار القوات المسلحة اللبنانية مستويات مرتفعة من النزاهة والبقاء على الحياد وتجنب استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين.

كانت تونس البلد الوحيد في المنطقة الذي حصل على درجة "مرتفعة"، مع وجود آليات حماية جديدة للمبلغين عن الفساد من داخل المؤسسات، وتحسين الرقابة والإشراف والالتزامات الحكومية بتعزيز النزاهة في القوات المسلحة، ما أسهم في حصولها على هذه الدرجة. لكن استمرار استخدام مبررات محاربة الإرهاب مصحوباً بثقافة مترسخة من السرية داخل القطاع الدفاعي منع تونس من تحقيق درجة أعلى.

**UNDER STRICT EMBARGO UNTIL:
00.01 GMT, MONDAY NOVEMBER 25**

نطاق المخاطرة	البلد
مخاطر مرتفعة	تونس
مخاطر مرتفعة جداً	لبنان
	فلسطين
	الكويت
	الإمارات
مخاطر حرجية	الجزائر
	مصر
	الأردن
	المغرب
	عمان
	قطر
	السعودية

ملاحظات للمحررين:

نتائج مؤشر النزاهة في القطاع الدفاعي الحكومي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب البلد، ستكون متوافرة على الموقع: <https://ti-defence.org/gdi/>.

يقيم مؤشر النزاهة الحكومية في قطاع الدفاع وجود، وفعالية وتطبيق الضوابط المؤسسية وغير الرسمية لإدارة مخاطر الفساد في المؤسسات الدفاعية والأمنية.

يجمع فريق خبرائنا الأدلة من جملة واسعة من المصادر والأشخاص الذين يجري مقابلات معهم فيما يتعلق بـ 77 مؤشراً لتوفير تقييم مفصل عن نزاهة المؤسسات الدفاعية الوطنية، ويعطي درجة لكل بلد تتراوح من A إلى F.

كان مؤشر النزاهة الحكومية في قطاع الدفاع يُعرف سابقاً بمؤشر مكافحة الفساد الحكومي في قطاع الدفاع. وقد تم تحديث المؤشر بشكل رئيسي لإصدار طبعة 2020، بما في ذلك تغييرات أحدثت على المنهجية وطريقة منح الدرجات في المشروع. وهذا يعني أن الدرجات الإجمالية للبلدان في نسخة 2020 هذه لا يمكن مقارنتها بدقة مع الدرجات التي أعطيت للبلدان في النسخ السابقة من المؤشر.

سيتم إصدار النتائج القادمة لمؤشر النزاهة الحكومية في قطاع الدفاع في العام 2020، وتغطي شرق ووسط أوروبا وأميركا اللاتينية، وبلدان مجموعة العشرين، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، وشرق وجنوب أفريقيا، وحلف شمال الأطلسي + (NATO+).

للتواصل:

Harvey Gavin
Harvey.gavin@transparency.org.uk
+44 (0)20 3096 7695
++44 (0)79 6456 0340

Mallary Gelb
mallary.gelb@transparency.org.uk
+44 (0)20 3096 7695
++44 (0)79 6456 0340